

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

غياب الطمأنينة والسكينة لدى ساكنة قيادة تانديت بإقليم بولمان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن دائرة أوطاط الحاج التابعة لإقليم بولمان، تتوفر على خمس جماعات ذات طبيعة قروية، تقطن بها ساكنة تقدر بـ 60293 نسمة، وتعتبر جماعة افريطيسة التابعة لقيادة تانديت التي تقطن بها 29460 نسمة من أكبر جماعات هذه الدائرة، والتي تتموقع جغرافيا في شرق جبال الأطلس المتوسط الشرقي وغرب الهضاب العليا، مما جعلها تتوفر على العديد من الكهوف على مستوى الجبال، وكذا مجموعة من المباني المهجورة والآهلة للسقوط، وهي الأماكن التي يجعلها نشطاء في عمليات سرقة قطعان المواشي على المستوى الوطني مناطقاً آمنة لإخفاء المسروق، ولمدد طويلة.

وحيث أن هذه المنطقة شهدت برسم سنة 2018 أزيد من 24 عملية سرقة موصوفة لقطعان المواشي، تتوفر فيها كل عناصر التشديد من التعدد واستعمال السلاح وآليات ذات محرك والليل، وهدم أجزاء من المباني، وتوجد من بينها العديد من الحالات التي لم يتم الوصول فيها إلى الفاعلين، مما جعل الساكنة المحلية تفقد ثقتها في أداء المصالح الأمنية بالمنطقة وطريقة اشتغالهم أثناء إجراء الأبحاث مع المتهمين بصيغة تجعلها في النهاية سلبية، إلى حد أن العديد من جرائم السرقة بقيت رقما أسودا دون تبليغ خوفا من الفاعلين الذين أصبحوا يجولون ويصولون دون حسيب ولا رقيب بحكم علاقتهم الوطيدة مع المسؤولين في صفوف الدرك الملكي بالسرية وكل المراكز والسلطات التابعة لميسور، إذ من الضحايا من يتصل مباشرة بالفاعلين للتفاوض معهم بمبالغ مالية خيالية مقابل استرجاع المواشي المسروقة دون التوجه نحو المصالح الأمنية لمعرفة المسبقة بالمآل السلبي لأبحاثهم.

وحيث أن السلوك الجرمي بالمنطقة يتخذ عدة أشكال بدءا من السير بسيارات تحمل صفائح مزورة أمام مرأى ومسمع عناصر الدرك الملكي والسلطات، وإخفاء المسروق في أماكن معروفة لدى الجميع من كهوف ومباني مهجورة، والإتجار في الممنوعات، خاصة أن المتهمين الرئيسيين يعملون في شبكات خطيرة متخصصة في سرقة المواشي على المستوى الوطني، ويقدمون أنفسهم دون أدنى تحفظ بكونهم "أمناء السفارة" وأن تانديت منطقة أذكي اللصوص.

وحيث أن عدم تطبيق القانون على المتهمين ونسجهم لعلاقات وطيدة مع المصالح الأمنية، جعل الساكنة ترضخ لتصرفاتهم بعدما جعلوا من سرقة المواشي مهنة لهم، إذ أصبحت حياة كل ما يحاول مواجهتهم بالقانون مهددة.

وحيث أنه بإمكانكم السيد الوزير المحترم، الوقوف على هذه الأمور بمجرد إجراء بحث بسيط.

وحيث أن هذه السلوكات جعلت الساكنة تفتقر إلى الطمأنينة والسكينة أسوة بباقي المدن والقرى على المستوى الوطني.

وحيث أن هذه الوقائع تتطلب تفعيل المبدأ الدستوري الذي يربط المسؤولية بالمحاسبة.

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم:

ما هي الأسباب التي جعلت المصالح الأمنية والسلطات الإقليمية والمحلية بالمنطقة تتخلى عن أدوارها الأساسية المتمثلة في محاربة الجريمة؟

ولماذا لا تراقب السلطات الإقليمية والمحلية الكهوف المتواجدة بالجبال؟

ولماذا لم تباشر ذات السلطات إجراءات هدم المباني المهجورة والآهلة للسقوط بالمنطقة؟

وما هي الإجراءات التي ستتخذها مصالحكم لضبط هذه الخروقات وضمان الطمأنينة والسكينة للمواطنين والمواطنات؟

وما هي الإجراءات التي ستتخذ لتحديد المسؤولين على هذه الأفعال ومحاسبتهم؟ والآجال الزمنية المطلوبة لذلك؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بعزيز سعيد